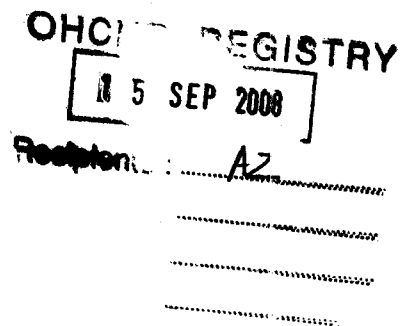


MISSION PERMANENTE DU LIBAN
AUPRES DE
L'OFFICE DES NATIONS UNIES
A GENEVE

Rue de Moillebeau 58
1209 Genève



N. Réf: 15/1/27/3 - 256/2008.

La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève présente ses compliments au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'homme, et en référence à sa note no. JWMK/SW/is en date du 4 juin 2008, a l'honneur de lui transmettre ci-joint la réponse du Ministère Libanais des Affaires Sociales relative à la résolution no. 7/9 du Conseil des Droits de l'homme intitulée : «Droits fondamentaux des personnes handicapées».

La Mission Permanente du Liban auprès de l'Office des Nations Unies et des Organisations Internationales à Genève saisit cette occasion pour renouveler au Haut Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'homme les assurances de sa très haute considération.

Genève, le 15 septembre 2008.



HAUT COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES
AUX DROITS DE L'HOMME
Palais des Nations
1211 Genève 10

الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

الموضوع: الإفادة بمعلومات حول قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٩/٧ المتعلق بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع المبيينين أعلاه ،

وبعد الإطلاع على قرار مجلس حقوق الإنسان رقم ٩/٧ ، نفيديكم بما يلي :

بعد أن وقع لبنان على الإتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الإختياري بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ ، أحال مجلس الوزراء السابق مشروع قانون إلى مجلس النواب (بموجب المرسوم رقم ١٠٥٣ تاريخ ٢٠٠٧/١/٢٤) لإبرام هذه الإتفاقية وفقاً للأصول . وتتابع وزارة الشؤون الاجتماعية هذا الموضوع مع الأمانة العامة لمجلس النواب كي يتم إدراجه على جدول أعماله في أقرب وقت ممكن .

إستناداً إلى ما تقدم ، وجواباً على أسئلة مكتب المفوض السامي بحقوق الإنسان يهنا توضيح ما يلي :

— إن الإجراء القانوني للتصديق على الإتفاقية والبروتوكول الإختياري يبدأ بإقرار مشروع القانون المحال إلى مجلس النواب . ومن المتوقع إنجاز هذه المرحلة قبل نهاية عام ٢٠٠٨ .

— أما الإجراءات القانونية الضرورية لتطبيق الإتفاقية ، فتبدأ ، بعد التصديق عليها ، بوضع خطة واضحة لذلك من قبل الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين التي يرأسها وزير الشؤون الاجتماعية وتضم القطاعين الرسمي والأهلي وأشخاص من ذوي الإعاقة . والجدير بالذكر إن هذه الهيئة مخولة بموجب القانون اللبناني رقم ٢٠٠٠/٢٢٠ بمتابعة التنفيذ والتنسيق مع جميع المعنيين في أي موضوع يتصل بمهامها أو يساعدها على تحقيقها أو الدفاع عن المعوقين وحقوقهم ، الأمر الذي يسهل تطبيق الآلية المنصوص عنها في المادة ٣٣ من الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .

٢ - ١٥ - ٢٠٠٨

بيروت في

مدير عام وزارة الشؤون الاجتماعية بالانابة

رئته يو حسان

